اخي الناخب . . اختي الناخبة

صوّت لمرشحي المؤتمر الشعبي العام . . ووجه رسالة للجميع بأن محبي الحرية والتسامح والاعتدال هم الاغلبية

أكثر من ٩ ملايين ناخب وناخبة يتوجهون اليوم إلى صناديق الاقتراع

مشاركة «٥٠» ألف مراقب ومراقبة من ٤٥ منظمة محلية ودولية

■ فاروق ثابت

● أكثر من (٥٠) ألف مراقب ومراقبة من ٤٥ منظمة سياسية ومدنية محلية وعربية وأجنبية منحتهم اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء تصاريح الرقابة على عملية الاقتراع اليوم إلى جانب مايزيد عن ٤٥٠ إعلامياً من صحف وقنوات عربية وأجنبية تم منحهم أيضاً تصاريح التغطية الإعلامية للانتخابات اليمنية وكذا ٣٠ إعلامياً محلياً من صحف ومؤسسات إعلامية محلية رسمية وحزبية ومستقلة..

اللجنة العليا للانتخابات أنهت كل الترتيبات الفنية بصورة شاملة ودعت المواطنين إلى التوجه للاقتراع في الثامنة من صباح اليوم لأداء استحقاقهم الانتخابي في اختيار من يمثلهم لرئاسة الجمهورية وانتخابات المجالس المحلية على مستوى المديريات والمحافظات..

كما دعت الإعلاميين والمراقبين المحليين والدوليين إلى اتخاذ الشفافية والحياد في أداء المهام المناطة بهم..

مشددة وبصورة خاصة على الإعلاميين والمراسلين الدوليين الذين استحدثوا عشرات الاستديوهات التلفزيونية والإذاعية في محافظات عدة للتغطية المباشرة ونقل المعلومة بوضوح وشفافية تامة..

● ٤٥٠ إعلامياً لتغطية عملية الاقتراع وعشرات الاستديوهات الإذاعية والتلفزيونية

● مثقفون يتخوفون من المتشددين والمهتمون يتفاءلون بانتخابات نزيهة على ضمانات الرئيس صالح

● مراسلون عرب وأجانب: اليمن فاجأتنا بحراك ديمقراطي لم نتوقعه

حيث يتوجه اليوم ٩ ملايين و٢٤٧ ألف ناخب وناخبة إلى صناديق الاقتراع لأداء حقهم الذي طالما انتظروه على أحرّ من الشوق سيؤكدون اليوم قادمهم الأجمل من خلال اختيار مرشحهم لمنصب رئيس الجمهورية وممثليهم في عضوية المجالس المحلية في (٥٦٢٠) دائرة انتخابية محلية ضمن (٣٣٣) مديرية بأمانة العاصمة وعموم المحافظات..

ويشارك في إدارة هذه الانتخابات ما يقارب من مائة ألف شخص موزعين على ٢١ لجنة إشرافية في المحافظات و(٣٣٣) لجنة أصلية في المديريات و(٥٦٢٠) لجنة أصلية في الدوائر المحلية بالإضافة إلى ٢٧ ألف لجنة فرعية منها ١١ ألفاً و٧٣٣ لجنة نسائية..

ويتنافس على منصب رئيس الجمهورية (٥) مرشحين يمثلون المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك والمجلس الوطني للمعارضة ومرشحين مستقلين.. فيما يتنافس ١٦١٢ مرشحاً على الفوز بـ٥٢٥ مقعداً هي قوام المجالس المحلية في المحافظات في حين يتنافس ١٨ ألفاً و٩٠١ مرشح على الفوز بـ(٦) آلاف و(٨٩٦) مقعداً هي قوام المجالس المحلية بالمديريات.

وتعد هذه الانتخابات الرئاسية والمحلية هي الثانية في اليمن منذ إعادة تحقيق الوحدة في ٩٠م حيث جرت أول انتخابات رئاسية مباشرة في ٩٩م تنافس عليها مرشحان حيث بلغ عدد الذين انتخبوا في تلك الانتخابات حوالي أربعة ملايين ناخب وناخبة..

العالم ينظر للانتخابات بترقب حذر خاصة بعد سخونة العملية الانتخابية بشكل فاق التصورات مع اقتراب ساعة الحسم التي سبقتها حوادث إرهابية كان للأصوليين المتطرفين ضلوع سافر فيها أرادوا إرعاب المواطنين بعدما عباوا الشارع بخطابات مزيفة وتآمر ظلامي استهدف تمزيق وحدة اليمن واستقراره السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي..

الكثير من المراقبين والمهتمين المتابعين للشأن الأمني يرون ان الضمانات التي رعاها الرئيس علي عبدالله صالح تمكنت وبقوة من إرساء قواعد راسخة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وستقدم نموذجاً متطوراً للديمقراطيات في العالم الثالث، واعتبروا ان الحيادية التي أبدتها وسائل الإعلام في بث المهرجانات الانتخابية تعكس حالة متقدمة من الوعي الديمقراطي والانتخابي في اليمن وهذا ما دفعهم للقول: «قبل زيارتنا اليمن لم نكن نتوقع مدى الحراك الديمقراطي الحضاري الذي تتمتع به»..

لا حاجة لنا بـ«هيلوكس» تحرق إعجاب العالم بالتجربة:

يوم الديمقراطية.. يوم بلا سلاح.. هل يعي ذلك مروجو الفوضى والعنف؟

منصور الغدره

■ اليوم.. يوم الديمقراطية لا يوم التخلف.. اليوم يوم حرية الاختيار، لا يوم الوصاية.. اليوم يوم الاقتراع لا يوم الافزاع، اليوم يوم الاقتناع وليس يوم القراح، اليوم لا للعنف، لا للتطرف، لا للتفجير.. اليوم الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م سيدونه الشعب اليماني في ذاكرته بأحرف من ماء الذهب، لأنه سيكون على موعد معه في رسم ملامح مستقبله ومستقبل ابنائه واجيال اليمن القادمة.

اليوم.. يوم العرس الديمقراطي الذي سيحتفي به الشعب اليمني بممارسة استحقاقه الانتخابي الرئاسي والمحلي، بالتأكيد يقول اليمانيون اليوم -شيوخاً وشباباً، رجالاً ونساءً -كلمتهم المعهودة، ستكون هي القاضي والحكم في آن معاً.

اليوم قرابة عشرة ملايين ناخب وناخبة يقررون مصير وطن ومستقبل أمة حينما يبدأون بالتوافد منذ الصباح الباكر على حوالي «٥٦٢» مركزاً انتخابياً لخوض غمار سباق التنافس الديمقراطي الحر والشريف وصولاً الى الصندوق ليدلوا بأصواتهم قبل شروق شمس صيف صنعاء وارتفاع حرارتها المؤذية، وانتخاب المرشح الكفؤ والخبير بشئونهم ليكون رئيساً لهم حتى عام ٢٠١٣م، وايضاً انتخاب من يمتلكون برامج طموحة تخدمهم في دوائرهم المحلية.

الى الآن والجميع ينشد انتخابات تنافسية وحرة ونزيهة، ولا يمكن لها ان تتحقق بالأماني فقط، فلن تتحقق إلاّ اذا كان الجميع صادقين فيما يقولونه ويتخلون عن العنف وعن الفكر الجهادي المعتق، بحيث تتكاتف جميع التيارات وشرائح المجتمع في بذل الجهود لتوفير اجواء ومناخات آمنة ومستقرة في عموم ارجاء اليمن وفي مقرات ومساحات المراكز واللجان الانتخابية على وجه الخصوص لكي يتحقق لنا ما نصبو إليه.

وهو اجراء انتخابات رئاسية ومحلية تنافسية وحرة ونزيهة، رغم ان هذا المبدأ حتى اللحظة متحقق الى حد ما على أرض الواقع، الأمر الذي زاد صورة العربية السعيدة -اليمن- جمالية وروعة أمام العالم الخارجي الذي أبدى اعجابه وتقديره.. بعدما كان لا يتوقع ان يشاهد مثل هذا التنافس الانتخابي الكبير بين المرشحين -الرئاسيين والمحليين- وكذا اعجابه بالشفافية العالية التي وضعت كل مراحل العملية الانتخابية تحت عين عشرات الآلاف مضروبة في اثنين من المراقبين الدوليين والمحليين التابعين للمنظمات المحلية والدولية.. هؤلاء بالتأكيد يرصدون كل حركة على الأرض حتى دبيب النمل الانتخابي، ولم يأت التقدير العالمي الأ من خلال ما يرصده هؤلاء المراقبون، فهل انتم مدركون ايها الناخبون والناخبات، المرشحون والمرشحات، المناصرون والمرافقون الحزبيون والمستقلون؟!

لذلك لا حاجة لنا أو لأصحاب الفكر الجهادي اللجوء الى العنف وتشويه جمالية الصورة اليمانية، وليس من مصلحة اي يمني تحويل الاشادة والاعجاب الدوليين الى استنكار وغضب دوليين ايضاً وهنا يطرح السؤال نفسه: هل بمقدور الأخوة في المشترك وخاصة اصحاب الفكر الجهادي التخلي عن السلاح واعلان هذا اليوم -الاربعاء- يوم الاقتراع العشرين من سبتمبر يوماً بلا سلاح، يوماً خالياً من العنف، ما دام وهناك حوالي ٩٨ ألف جندي وضابط من ابناء هذا الشعب من المنتسبين الى المؤسسة الأمنية يتولون مهمة الحفاظ على سير العملية الانتخابية برمتها، وتوفير الأمن والاستقرار والطمأنينة للناخبين واللجان الانتخابية الاصلية البالغ تعدادها ٩٩٩ لجنة أصلية موزعة على ٣٣٣ مديرية وكذا موجودة في ٥٦٢٠ دائرة انتخابية محلية لحمايتها وحماية الناخبين والناخبات وتنفذ مهامها الامنية تحت إمرة اللجان الانتخابية بنجاح، وتنفيذ القانون.

ومع ان القانون والقوانين النافذة قد وفرت الحماية اللازمة للعملية الانتخابية وحرصت على توفير اجواء آمنة حتى يمارس الناخبون والناخبات حقوقهم الدستورية والادلاء باصواتهم يوم الاقتراع ويوم الاستحقاق الديمقراطي الانتخابي بأمن وحرية، الأ انه كان هناك جهود رسمية وحزبية لتجسيد هذا المبدأ وهو اجراء انتخابات حرة في ظل اجواء آمنة وهادئة بعيدة عن الانفعالات التي تقود الى العنف.

اذ ان اتفاق المبادئ الذي وقعته الاحزاب والتنظيمات السياسية برعاية فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في الـ ١٨ من يونيو الماضي اعتبر ضمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة شفافة وآمنة مبدأ رئيسياً وعلى رأس أولويات الـ«١١مبدأ» الاتفاق، ملزم بتنفيذها كل الاحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في الساحة، وفي ذات السياق كان مجلس الدفاع الوطني قد أقر في اجتماعه الذي عقده أواخر يوليو الماضي برئاسة الرئيس علي عبدالله صالح ان يكون اليوم -العشرون من سبتمبر ٢٠٠٦م، يوم الاقتراع- يوماً خالياً من السلاح، بحيث يحظر على الجميع مهما كانوا حمل السلاح عدا منتسبي الاجهزة الامنية المناط بها الحفاظ على أمن اللجان الانتخابية والناخبين وسير العملية الانتخابية عموماً.

وأكد المجلس في اجتماعه على أهمية خوض الجميع هذا الاستحقاق الدستوري والديمقراطي المهم بمسئولية ووعي في ظل التنافس الشريف والالتزام بالدستور والقانون، والابتعاد عن اثارة الفتن والضغائن والاحقاد في المجتمع باعتبار ان الديمقراطية وسيلة للبناء والتقدم الحضاري وليس أداة للهدم والتخريب وتهديد السلم الاجتماعي.

والشيء نفسه أكد عليه فخامة الرئيس إذ قال في اللقاء السنوي لقادات القوات المسلحة والأمن مطلع شهر اغسطس الماضي: «سيكون لكم الباع الطويل في الانتخابات الرئاسية والمحلية لترسيخ الامن والاستقرار من أجل اجراء انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة لكي يمارس الشعب هذا الاستحقاق الديمقراطي في أجواء آمنة بعيداً عن اطروحات المتشائمين والمأزومين».

وللوصول الى هذا الحق والى هذه المناخات والاجواء دعا المؤتمر مطلع الشهر الجاري احزاب اللقاء المشترك الى عقد لقاء يتم فيه الاتفاق على آلية تجسيد القانون وتحقق اجواء آمنة وهادئة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهو ما رحبت به اللجنة العليا للانتخابات واعتبرته مبادرة ايجابية من المؤتمر لتسهيل مهمتها في ادارة العملية الانتخابية ومنع حدوث عنف يوم الاقتراع.

وسلمت اللجنة العليا للأحزاب مشروع مسودة للاتفاق لدراستها وحددت السبت الماضي لمناقشته والتوقيع عليه، لكن هذا الذي لم يحدث واكتفت الاحزاب بإصدار بيان تؤكد فيه انها ملتزمة بالقانون والدستور بأن يكون يوم الاقتراع.. يوم بلا سلاح ويوماً بلا عنف.

كل ما يتمناه اليمنيون أحزاباً وجماعات وافراداً مستقلين وناخبين- ان يفي الجميع بهذه العهود والمواثيق، وان يجعلوا أمن واستقرار اليمن هو غايتهم وسلامة اجراء العملية الانتخابية هدفهم وممارسة الناخبين والناخبات لحقوقهم الدستورية الانتخابية اليوم بطمأنينة هي مقصدهم والحفاظ على صورة اليمني أمام العالم هي مثاليتهم.

كما سبق وقلت حتى الآن العملية الانتخابية جيدة جداً، عدا بعض المماحكات الفردية والاعمال اللامسئولة كالتفجيرات التي استهدفت المنشآت النفطية في ميناء الضبة ومصفاة مأرب، والعمليات التي كان يخطط لتنفيذها ضد منشآت وسفارات ومصالح اجنبية في اليمن.

فمثل هذه الاعمال وهذا التخريب نتمنى ألا نراه اليوم وغداً وكل يوم آت.. لأننا جميعاً نمارس ديمقراطية البناء وليس معركة التدمير.. لسنا بحاجة الى هيلوكس في اليمن تحرق اعجاب العالم بالتجربة وتحرق الاخضر قبل اليابس، وتودي بحياة المرشح قبل الناخب..؟!

تلاعب بقوت المواطنين وفرض اتاوة جهل مصيرها

«بافضل».. الفاسد في زمانه بوزارة التموين

■ ليس من حق الخونجي الإصلاحي عبدالرحمن بافضل الحديث عن أو اتهام الآخرين بالفساد الذي هو غارق فيه.. ولأن البرلماني الإصلاحي- بافضل- قد عشق الفساد منذ نعومة أظفاره، لكنه أدمن الفساد العام- الفساد داخل المؤسسات العامة والعبث بالمال العام وقوت البسطاء من عامة الشعب اليمني..

فلم تمض على تبوؤ هذا الإخواني حقيبة وزارة التموين والتجارة فترة السنتين إلاّ وكان قد عبث وتلاعب ونهب قوت المواطنين، بل انه تعمد حرمان محافظات معينة من مخصصاتها من مادتي القمح والدقيق، خاصة المحافظات الجنوبية والشرقية بهدف تأليب أبناء هذه المحافظات على الوحدة والجمهورية اليمنية..

وإذا ما استعرضنا فساد عبدالرحمن بافضل أثناء قيادته لوزارة التموين والتجارة سنجد أنه خلال الفترة من يناير وحتى شهر أغسطس من عام ١٩٩٥م كان قد وصل إلى ميناء الحديدة (٨,٨٧٦,٠٨٠) كيساً من القمح و(٧,٩٩٣,٥٠٠) كيس من الدقيق فلم يكن للمحافظات الجنوبية والشرقية الست نصيب من هذه الكمية ما دفع بأحد المحافظين إلى رفع جملة من الشكاوى الأولى تلو الأخرى إلى الوزير الإصلاحي.. لكن دون فائدة أو إجراء لهذا الأخير يبعده عن الشبهة التي تدور حوله، بأن هذه الكمية تظل تحت تصرفه.

ومثل هذه التصرفات اللامسئولة واللاأخلاقية التي تسببت باختناقات نتيجة نقص هاتين المادتين- القمح والدقيق- في المحافظات الست.. دفع ذلك الجهات المعنية إلى تقصي الأسباب الحقيقية لذلك، واتضح ان هدفه كان الربح السريع والثراء غير المشروع الذي عشقه عبدالرحمن بافضل حينما تعمد حرمان مطاحن البحر الأحمر من المناقصة وتمريرها لصالح أحد التجار المقربين إليه من تجار القطاع الخاص بحجة ان المطاحن رسا عليها سعر الطن الواحد من القمح بـ١٩٠ دولاراً بينما التاجر إياه رفع السعر إلى ٢٢٠ دولاراً للطن الواحد، إلاّ ان تلك المطاحن رفعت دعوى قضائية إلى المحكمة التجارية بالحديدة والتي حكمت لصالح المطاحن لكن الوزير إياه رفض تنفيذ الحكم ورد على حكم المحكمة بعبارة واحدة نعتذر عن تنفيذ الطلب ..

كما انه كان قد تعمد الإخلال بالسعر التمويني المحدد من قبل الحكومة وذلك بقصد خلق حالة من التلاعب بأسعار مادة القمح- حيث فرض جباية (٢٨) ريالاً على كل كيس وحدد منها ١٥ريالاً للصندوق و(٥) ريالات لغرفة العمليات المشبوهة التي كان قد أنشأها الوزير بقرار مخالف للقوانين السائدة.. وكانت حصيلة الجباية هذه من ١٩ تاجراً فقط خلال فترة تولي عبدالرحمن بافضل الوزارة مبلغ (٣٩,٠٨٤,٨٥٠) ريالاً، ولم يُعرف مصيرها حتى هذه اللحظة وكيف تم صرفها.

وأما النموذج الثالث من فساد عبدالرحمن بافضل في وزارة التموين ومارسه كل زملائه الإصلاحيين في الوزارات الأخرى التي تولّوها في حكومة الائتلاف مع المؤتمر، فهو الفساد الإداري.. حيث ما كاد يصل إلى مبنى الوزارة إلاّ واتخذ قرارات تعسفية باستبعاد كوادر إدارية ذات كفاءة عالية واستبدل مكانها كوادر إصلاحية تم توظيفها في الحال لاتتمتع بأية كفاءة إدارية أو وظيفية لأنه لم يسبق لها وان جربت العمل في الجهاز الإداري أبداً، وهذا ما تسبب في عرقلة سير أعمال الوزارة ومعاملات المواطنين في معظم الإدارات المهمة والحساسة داخل الوزارة..

ونورد هنا مثالاً بسيطاً لذلك الفساد الذي قام به الوزير في استبعاد نواب مديري عموم المؤسسة العامة للتجارة الخارجية والحبوب الذين كانوا قد عُينوا بالقرار الجمهوري رقم (١٠٢) لسنة ١٩٩٢م، فأصدر قرارات بتكليف آخرين ينتمون لحزب الإصلاح للقيام بأعمال الكوادر المستبعدة.

الرقابة الدولية الضلع الثالث في العملية الانتخابية

الحياد والعدالة أهم المعايير.. وانتخابات بلا عنف بيد المرشحين وحدهم

عبدالفتاح الأزهري

■ يلتزم المراقبون الدوليون والمعنيون من منظمات محلية ودولية لمراقبة الانتخابات الرئاسية والمحلية بسلسلة من المبادئ التي على أساسها تتم عملية المراقبة على الانتخابات.. وهي سلسلة مبادئ أقرتها منظمات دولية وعربية وأجازتها منظمة الأمم المتحدة، وسميت بمبادئ المراقبة الجيدة للانتخابات، وتشمل مجالات عدة منها: درجة الحياد التي لابد ان تتمتع بها إدارة الانتخابات، ودرجة الحرية التي تتمتع بها الأحزاب السياسية والمرشحون، والعدالة في استخدام إمكانات الدولة بحيادية ودون استغلالية، ودرجة تعميم حق الاقتراع بين الناخبين، ودرجة مدى استخدام الأحزاب السياسية والمرشحين لوسائل الإعلام، ثم كيفية الاقتراع وطريقة احصاء الأصوات.. ويعتبر المراقبون الدوليون الضلع الثالث في العملية الانتخابية في العالم تكمل المثلث بين المرشح والناخب..

● يرى علوي المشهور عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس قطاع منظمات المجتمع المدني والرقابة أن عمل المراقبين الدوليين والمحليين من منظمات مجتمع وغيرها الفيصل بين جميع المتنافسين في ظل التنافس الشريف والالتزام والاحتكام للقوانين.. مؤكداً ان خيار النهج الديمقراطي هو خيار شعبي يلتزم بقواعد هذه العملية برمتها.واعتبر قانون الانتخابات هو المرجع الرئيسي لجميع مرشحي الأحزاب والتنظيمات السياسية والمرجع الأساسي للمراقبين، باعتبار الرقابة هي الاطلاع الواسع على كافة القوانين والتوعية بالاستحقاقات الانتخابية بين أوساط المواطنين.من جانبها تؤكد رئيس اتحاد نساء اليمن، رئيس الاتحادات والمنظمات غير الحكومية رمزية الإرياني على الدعم اللامحدود للاتحادات والمنظمات غير الحكومية من قبل اللجنة العليا للانتخابات من أجل التوعية بين أوساط المواطنين بالانتخابات الرئاسية والمحلية، وكذا الرقابة على الانتخابات، باعتبار منظمات المجتمع المدني شريكاً فعلياً في عملية التنمية على مختلف مستوياتها.

● ويقول السيد رتشارد تشمبرس- نائب كبير المراقبين الأوروبيين على الانتخابات في اليمن: ان هناك الكثير من المبادئ المساعدة على تحقيق نزاهة الانتخابات، وهناك قواعد دولية تحكم العملية الانتخابية هنا أو هناك تسمى بالمبادئ الدولية لانتهاج انتخابات ديمقراطية نزيهة.. ونحن نقوم بمهمتنا هنا في اليمن نتوقع من جميع مرشحي الأحزاب السياسية في جميع المناطق ان يشجعوننا لتقديم مهمتنا كما يجب، لأن الجميع معنيون بمسألة المراقبة هذه.. علينا ان نؤكد القول ان المرشحين أنفسهم يجب ان يكون لديهم الرغبة في ان يكون المشهد السياسي في اليمن أكثر انفتاحاً على المراقبة الدولية. ويسعى المراقبون الدوليون خاصة الأوروبيين والعرب للقيام بعملية مراقبة منهجية وعلمية شاملة ويعتبرونها عملية تفصيلية لتتوصل في النهاية إلى تقارير مكثفة وواسعة من منظور علمي حول أسس عملية الانتخابات وتقييم التجربة التي جرت في اليمن.

وتثمّن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على لسان رئيسها الأخ خالد عبدالوهاب الشريف، عالياً التعاون والشراكة القائمة بين اليمن والاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الغربية والعربية والمنظمات الدولية والمحلية المجتمعية المعنية والمساهمة في المراقبة على عملية الانتخابات الرئاسية والمحلية والشراكة القائمة معهم خاصة في مجالات الديمقراطية والانتخابات..

ورحب الشريف بمشاركة الرقابة الأوروبية والدولية والعربية والمحلية التي ستشارك في الاطلاع والرقابة على الانتخابات الرئاسية والمحلية..

مؤكداً ان اللجنة العليا للانتخابات ستقدم للمراقبين كافة المعلومات والتسهيلات اللازمة لتنفيذ المهام الرقابية المنوطة بهم والاطلاع على سير الإجراءات الانتخابية وحرية الوصول إلى مراكز الاقتراع وفرز الأصوات وبما يتفق مع القوانين والضوابط المتعلقة بالرقابة على الانتخابات.وتُعد بعثة المراقبين من الاتحاد الأوروبي الأكبر من بين البعثات التي ستراقب الانتخابات اليمنية الرئاسية والمحلية، حيث تتكون من (١٢٠) خبيراً من أكثر من (٢٠) دولة أوروبية من الاتحاد تقودهم البارونة ايما نيكلسون كبيرة المراقبين في البرلمان الأوروبي، ويشارك من ضمن الفريق خبراء متخصصون يديرون العملية كمجموعة أساسية كل منهم له تخصصه، وتواجد الفريق الرئيسي منذ أكثر من شهر في اليمن بقيادة نائب كبير المراقبين، وهناك (٤٠) مراقباً مقيماً تم توزيعهم على جميع المحافظات اليمنية منذ منتصف أغسطس الماضي، ووصل فريق آخر في الأيام الماضية للمشاركة في المراقبة.. ويرفض جميعهم التحدث عن العملية الانتخابية في اليمن في الوقت الحالي «لأن الآراء الشخصية ليس وقتها الآن وان عمل البعثة مبني على أساس منهجي وعلمي دقيق يهدف بالدرجة الأولى لإيجاد تقارير محايدة وموضوعية عن التجربة اليمنية يستفيد منها كل الأطراف ذات العلاقة في اليمن أو خارجه»..

وسيزوّد الفريق الأوروبي في المرحلة الأخيرة (عملية الاقتراع) بـ(٤٠) مراقباً متخصصاً من الاتحاد الأوروبي و(٣٠) مراقباً هم ديبلوماسيون من الاتحاد يقيمون في اليمن أو المنطقة.

وتوقع عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع منظمات المجتمع المدني والرقابة ان تشهد الانتخابات الرئاسية والمحلية المقرر إجراؤها اليوم أكبر عملية أنتخابية ورقابية..

وقال انه سيشارك في عملية الرقابة الانتخابية أكثر من (١٣٠) ألف مراقب يمثلون الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وتقدمت أكثر من ثلاثين منظمة محلية بطلبات لمراقبة الانتخابات، ووصل عدد المراقبين من تلك المنظمات إلى أكثر من (١٠٠) ألف مراقب، وتقدر فرق المراقبين من أحزاب المؤتمر الشعبي العام واللقاء المشترك بحوالي (٤٠) ألف مراقب.

وحرصت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء على فتح الأبواب أمام الراغبين في عملية الرقابة الانتخابية دون تحديد سقف معين لها لمنع أي لبس أو شكوك وتأكيداً لشفافية وسلامة الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها اللجنة العليا للانتخابات لإجراء الانتخابات الرئاسية والمحلية في أجواء حرة ونزيهة.

المراقبون الدوليون يعدون تقارير علمية ومنهجية حول سير الانتخابات في اليمن